

النظرية الاجتماعية بين العلم والفلسفة

الأستاذ زروخي الدراجي
قسم العلوم الاجتماعية
جامعة زيان عاشور بالجلفة

رغم أن علم الاجتماع انفصل عن الفلسفة وأصبح علما قائما بذاته، إلا أن الشكوك قامت حول هذا العلم، ولم يكتسب علم الاجتماع المصداقية العلمية لافتقاده لخصائص العلم و الروح العلمية و احتواء دراسته على جانب كبير من الفلسفة ، وما يؤكد ذلك تأخر علم الاجتماع في انفصاله عن الفلسفة ، و سنبين من خلال هذا الطرح مجمل الصعوبات التي جعلت علم الاجتماع يفتقد نوعا ما للمعايير العلمية التي تتمتع بها العلوم الطبيعية، ومدى ارتباط الدراسات السوسيولوجية بالفلسفة وهذا ليس انتقاصا من قيمة علم الاجتماع، وإنما إشادة بصعوبة دراسة الظاهرة الاجتماعية دراسة علمية، واعتراف بالمجهودات الجبارة التي يبذلها علماء الاجتماع من أجل السيطرة على الظاهرة الاجتماعية، وحددنا هذه الصعوبات في النقاط التالية:

1- المفاهيم:

دقة العلم مستوحاة من دقة مفاهيمه، و يبقى الحديث عن دقة المفاهيم في العلوم الاجتماعية بصفة عامة و علم الاجتماع بصفة خاصة غير وارد، فعلماء الاجتماع اختلفوا في تحديدهم لمفهوم علم الاجتماع، وهذا ما أقرب به العديد من المفكرين و من

بينهم المفكر الأمريكي المعاصر كريشمان كومار بقوله " ولا يستطيع المرء بالطبع طلب الدقة العلمية البالغة عند التطرق إلى المفاهيم المتعلقة بالعلوم الإنسانية إلا إذا كان فلسفياً مؤمناً تماماً بالنظرة الوضعية التي لا تعنى سوى بالظواهر والوقائع دون أي تفكير تجريدي وجميع مفاهيم العلوم الإنسانية حسب العبارة المبجلة " قابلة جوهرياً للجدل"¹.

ويظهر التباين في تحديد مفهوم الاجتماع من خلال التعارف التي أوردتها كل من ابن خلدون و أوجست كونت و دوركايم، فكل منهم تعريف خاص بعلم الاجتماع. فقد عرفه ابن خلدون بقوله " إنه ذو موضوع وهو العمران البشري و الاجتماع الإنساني"². أما أوجست كونت (A.Comte) فقد عرفه بقوله "هو دراسة قوانين و ظواهر المجتمع"³. في حين عرفه دوركايم (Durkhiem) بقوله " علم النظم الاجتماعية الذي يبحث في طرق نشأتها و وظيفتها"⁴.

فهل يمكن بعد هذا التباين في المفاهيم أن نتحدث عن الدقة المفاهيمية لعلم الاجتماع؟
2 - الوضعية والحتمية :

يتفق العلماء على أن الوضعية هي إرجاع الظاهرة إلى أسبابها الحقيقية، حتى نتمكن من استئصال الظاهرة و تقنينها، لكن هل هذا الأمر متاح في دراسة الظواهر الاجتماعية على النحو الذي تعرفه العلوم الفيزيائية؟

نستطيع أن نتعرف على بعض أسباب الظاهرة الاجتماعية، لكن الإمام بها جميعاً يعد أمراً مستحيلاً لأن علم الاجتماع حينما يعمل على دراسة وفهم الحياة الاجتماعية، تختلف لديه مداخل المعالجة باختلاف وجهات النظر. ففي بعض الأحيان يركز الباحث على دراسة السلوك الإنساني المتعلق بالقيم، و في أحيان أخرى يركز على المنجزات التكنولوجية وعلاقتها بمعالم الثقافة، و تارة يوجه الباحث نظره إلى النظم الاجتماعية التي تحرك النشاط الاجتماعي، بينما يفضل بعض الباحثين التركيز على ثقافة المجتمع السائدة وعلاقتها بالظواهر الاجتماعية.

يظهر إذن أن البحث عن أسباب الظاهرة الاجتماعية متباين وقد لا يمكن إحصاء هذه الأسباب و لا يمكن حصر زواياها، و عين العالم في هذا المجال لا يمكن أن تبصر كل ما يتعلق بالظاهرة الاجتماعية، بل إن عيون العلماء مجتمعة لا تستطيع فعل ذلك. و هذا ما بينه المفكر الانجليزي المعاصر جون رايت (Wright) من خلال دراسته لظاهرتي الطلاق و الانتحار، فأسابب الطلاق - مثلاً - لا تعد و لا تحصى و لا يمكن حصرها، فإذا

أراد الباحث في هذه الظاهرة أن يدرك حقيقتها ركز في البداية على الفقر، باعتباره أداة تنهي استمرار الحياة الزوجية، لكن هذا ليس سببا كافيا، فقد يرجع الطلاق إلى أسباب ثقافية، لأن اختلاف ثقافة الزوجين قد تكون سببا في حدوث الطلاق، وقد لا يكون هذا السبب كافيا، لأن العواطف أيضا والعوامل النفسية هي الأخرى قد تؤدي إلى الطلاق و لو أستمروا العالم في البحث عن أسباب الطلاق فلن ينهي هذا الأمر⁵.

يتضح بعد هذا التحليل أن إرجاع الظاهرة الاجتماعية إلى كل أسبابها أمر غير وارد ، و لو أمكن ذلك لعاشت المجتمعات دون مشاكل. و معرفة الأسباب و السيطرة عليها ، و لو أمكننا عملية تعميم النتائج وتسريع الحركة العلمية ، وإذا كان التعميم خاصية متوفرة في العلوم الطبيعية، لأنها تتبنى المنهج الاستقرائي - فما يلزم ظاهرة طبيعية في مكان ما يسقط على كل الظواهر الأخرى، و الوظيفة التي يقوم بها نبات في منطقة معينة تسقط على جميع النباتات في العالم- فإن هذا الأمر غير وارد في الظواهر الاجتماعية، فكل مجتمع عاداته و تقاليده و مميزاته، لذا كان التعميم غير وارد في الظواهر الاجتماعية، و هذا ما بينه جولدنر (Gouldner) في كتابه الأزمة القادمة لعلم الاجتماع الغربي، إذ نفى وجود التعميم و ألغى مصداقيته في علم الاجتماع، و بين أن الحياة الاجتماعية متغيرة و أن العلاقات الإنسانية لا تملك جوهرًا ثابتًا، لأنها متباينة و مختلفة لذلك لا يمكن أن يدخل علم الاجتماع دائرة العلمية بمعناها الفيزيائي.

إن رايت (Wright) يؤكد - في كتابه مبادئ علم الاجتماع - تجنب التعميم أثناء دراسة الظواهر الاجتماعية بقوله "على الباحث أن يجتنب التعميمات السهلة في المسائل الاجتماعية من مثل الاعتقاد أن المستهلك يتصرف وفق قوانين المنطق"⁶.

يبدو أن التعميم غير ممكن تماما في الأبحاث الاجتماعية فهل يمكن الحديث عن التفسير العلمي في غياب التعميم؟

إن التعميم يستلزم خصائص أخرى كالحتمية و التنبؤ ، لأن قيمة العلم تكمن في انطوائه على الحتمية لأن حتمية الظواهر تسمح لنا بتأسيس القانون، و من ثمة التنبؤ بحقيقة الظواهر في المستقبل و تعميمها في الحاضر، و العلوم التي لا شك في مصداقيتها هي تلك العلوم التي تمتاز بالحتمية و التقنين كما عبر عن ذلك المفكر الفرنسي المعاصر نافيل (Navel) بقوله «إن العلوم الأكثر صرامة التي لا يعترض أحد على طابعها العلمي هي التي تهتم بالممكن، ما هو الممكن؟ انطلاقًا من الملفوظات الهندسية من نقطة مأخوذة

من خط مستقيم، لا نستطيع أن نرسم إلا قائما واحدا على هذا المستقيم... وأنه يستحيل أن تتغير نسبة الأكسجين والهيدروجين في تلوينة الماء»⁷. فهل يمكن الإقرار بمبدأ الحتمية والتنبؤ في الظواهر الاجتماعية؟

نفى المفكر الانجليزي المعاصر جون ريكس (John Rix) قدرة الباحث في علم الاجتماع على التنبؤ، لأن الظواهر الاجتماعية أكثر تنوعا وتغيرا، ولا تعرف الاستقرار كما هو الحال في الظواهر الفيزيائية، لأن الإنسان يتميز بالثقافة والإرادة الحرة التي تدفعه إلى تغيير الظاهرة حتى في آخر لحظة. ولكل إنسان أو مجتمع قوانينه الخاصة التي لا تسقط على غيره من الأفراد، وإذا كان للظواهر الفيزيائية غاية محددة، فإن السلوك الإنساني تختلف غايته من فرد إلى فرد²؟ فكيف لنا إذن أن نتنبأ بالسلوك البشري؟

و يرجع عجزنا إلى عدم القدرة على التنبؤ في العلوم الاجتماعية إلى صعوبة تصور تفاعل الأفراد مع الظروف التي يوضعون فيها، وإلى تداخل الأحاسيس والمشاعر الداخلية في توجيه سلوك الفرد. وعادة ما تخفى هذه الأحاسيس والمشاعر عن الباحث، وحذر العالم الاجتماعي ريكس (Ricker)، الباحثين في الظواهر الاجتماعية من التنبؤ بالأحداث الاجتماعية، ذلك أن الأحداث التي نحاول التنبؤ بها تتدرج في نسق غير معزول عن تأثير العديد من العوامل التي قد نجهلها⁸.

يتضح مما سبق أن تدخل العامل البشري وفق إرادته الحرة جعل التنبؤ بالظواهر الاجتماعية في المستقبل أمر غير ممكن، وبهذا أصبح علم الاجتماع يفتقد إلى خاصية هامة من خصائص العلم وهي الحتمية، مما يجعل التفسير العلمي للظواهر الاجتماعية محلا للشك والانتقاد.

3- الموضوعية:

الحديث عن الموضوعية هو حديث عن الأخلاق كخاصية من خصائص العلماء والموضوعية صفة يعاني علم الاجتماع من غيابها، والحديث عن هذه الصفة يخلق هوة واسعة بين العلوم الطبيعية وعلم الاجتماع، لأن العلوم الطبيعية تعمل وفق موضوعية وتحيز مطلق، والباحث فيها يستطيع أن يعزل ذاته عن الموضوع الذي يدرسه، في حين يجد الباحث في الظواهر الاجتماعية ذاته جزءا من الدراسة فهو الدارس والمدرس في آن واحد.

وعبر كلود ليفي ستروس (Claude Levi Strauss) أصدق تعبير عن افتقاد العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية للموضوعية فقال "ذلك العدو السري للعلوم الإنسانية سواء على مستوى الوعي العفوي والمحايد للموضوع أو الوعي التأملي أو الوعي الواعي عند العالم

٩٠. ونفى أيضا المفكر الفرنسي ميشال فوكو (M Foucault) الدقة و الموضوعية عن العلوم الإنسانية والاجتماعية، مما جعله يرفض علمية الظواهر الإنسانية والاجتماعية وهذا ما يظهر في قوله « لا جدوى من القول أن العلوم الاجتماعية هي علوم خاطئة، بل هي ليست علوم على الإطلاق فالتشكيلات التي تحدد وضعيتها وتجزئها في الإستميتة الحديثة تمنعها من أن تكون علوماً »¹⁰.

و تحقيق الموضوعية في العلوم الاجتماعية مرهون بتحديد العلماء لتحيزاتهم وعدم تعصبهم لكن هذا الأمر غاية في الصعوبة ومن جملة الأسباب التي تجعل الباحث في الظواهر الاجتماعية بعيدا عن الموضوعية، فقدانه لسلطة إصدار الأحكام، لأن أغلب القرارات تفرض على الباحث من طرف رجال السلطة ذلك أن النتائج التي يقررها الباحث قد تسيء للحكم والمجتمع، لذا يجبر الباحث على تغييرها وتعديلها إن لم نقل تزيفها. وهذا ما أكدته راييت الذي بين أن الباحث في علم الاجتماع يكون في أغلب الأحيان مغائرا لنتائج بحثه خوفا من السلطة¹¹.

إن أغلب الحكومات في العالم تعمل على التحكم في البحث الاجتماعي لبسط نفوذها لأن العلوم الاجتماعية تعتبر أداة فعالة في تحقيق السيطرة على الإنسان والمجتمع، ومن ثمّة فلا غرابة أن تسعى القوى السياسية إلى فرض سيطرتها وتوجيهها للبحث العلمي كما أن إطلاق العنان للباحث في علم الاجتماع يعتبر تهديدا للحكم ولعلاقات الدولة الخارجية¹². فالتصريح بالجريمة داخل المجتمع و بنسب عالية و بكل موضوعية، قد يؤدي إلى فشل السلطة في إقامة شبكة علاقات مع باقي دول العالم.

ويضاف إلى مشكلة تدخل السلطة في الدراسات السوسيولوجية مشكلة ثانية لا تقل أهمية عن الأولى ونقصد بها مشكلة الإيديولوجيا، لأن الإيديولوجيا جزء من كيان الباحث ولا شك أنها تسكن أعماقه، لذا فإن الباحث في علم الاجتماع في غالب الأحيان سيوجه أبحاثه العلمية إلى خدمة الإيديولوجية التي يتبناها، وبين ميشال فوكو هذا الأمر، وأكد أن كل محاولة للقيام بوصف دقيق أكثر للعلائق الموجودة بين البنية الاستيمولوجية للعلوم الاجتماعية والإنسانية والوظيفة الإيديولوجية أمر غير وارد تماما، والنقص النظري الحاصل في مختلف العلوم الإنسانية والاجتماعية إنما يعود إلى تدخل العامل الإيديولوجي، الذي أبعد هذه العلوم عن الموضوعية والدقة المطلوبة¹³.

وعلى هذا النحو يجد الباحث في الظواهر الاجتماعية نفسه مرغما على تجاوز الموضوعية حتى وإن كان كارها لذلك، ومرة أخرى تفتقد دراسة الظواهر الاجتماعية إلى خاصية

هامة من خصائص الروح العلمية و هي الموضوعية، و إن استطاع علماء الاجتماع أن يتجاوزوا بعض الصعوبات التي تعترضهم في دراسة الظواهر الاجتماعية فإن مشكلة الموضوعية بقيت دون حل.

4- التقنين والدقة العلمية :

غياب الموضوعية في دراسة الظاهرة الاجتماعية - كما سابق الذكر- يعني بصفة حتمية غياب الدقة، وتبقى العلوم الاجتماعية احتمالية، وقد حاول العالم الرياضي الشهير فريد بوكستين، أن يطبق الرياضيات في دراسة الظواهر الاجتماعية وفي هذا يقول "لقد انتظرت أربع أسابيع وبعدها أدركت أن هذا لن يجدي فتيلًا وسوف أصبح مجرد عالم رياضيات مثير للإزعاج". يقصد بوكستين هنا أن الرياضيات إن لم ترتبط بعلم آخر فإنه لا قيمة لها، وكان العلم الآخر في نظربوكستين هو علم الاجتماع، وقضى سنوات و سنوات في محاولة لإكساب علم الاجتماع الدقة المشهودة في الرياضيات و ماذا كانت النتيجة؟

يقول بوكستين - عندما قدم رسالته العلمية عن كيفية استخدام الرياضيات النسبية العامة لقياس التغيرات الاجتماعية - أن الأوساط العلمية سخرت منه و قالوا: "نحن لا ندري ما هذا في الحقيقة و لكننا نعلم أنه ليس علم اجتماع، نرجو أن تفكر في شيء آخر تقوم به في حياتك!"¹⁴.

والمقصود هنا أن تحويل الدراسات الاجتماعية إلى دراسات كمية دقيقة، يخرجها من علم الاجتماع إلى علم الإحصاء، فتفقد بذلك طبيعتها وخصائصها المميزة لها. ويضاف إلى غياب الروح العلمية في دراسة الظواهر الاجتماعية مشكل آخر، يجعل علم الاجتماع محل النقد والانتقاد، من قبل العديد من المفكرين، هذا المشكل يتمثل في عجز العلماء في تحويل أغلب الدراسات الاجتماعية إلى قوانين علمية.

إن أغلب الذين رفضوا دراسة الظواهر الاجتماعية دراسة علمية، رفضوها بحجة أنها تفتقد إلى منهج قوي، يؤدي إلى تأسيس قانون علمي عام، فكان القانون عقبة واجهت الباحثين في الظواهر الاجتماعية، رغم أن بعض المفكرين نادوا بتطبيق مناهج الفيزياء على الظواهر الاجتماعية، واعتبروا الظاهرة الاجتماعية قابلة للدراسة مثلها مثل الظاهرة الطبيعية، و صرحوا بإمكانية التوصل إلى قانونين في علم الاجتماع و من بينهم لندبرج (Lundberg) إذ يقول "إن قوانين الفيزياء لا يقتصر تصورها على مجال تطبيقها فهي لا تصف سلوكا يحدث في أي مكان في الكون الطبيعي غير الخاضع للضبط. وباختصار

فإن أي مجتمع يجب أن تكون له قوانينه الخاصة”¹⁵.

إن لندبرج يذهب إلى أبعد من هذا إذ بين أن القوانين التي تحكم الظواهر الاجتماعية تماثل في دقتها القوانين الفيزيائية. لكن هل هذه الرؤية ممكنة واقعية؟ رفض جون ركس (John Rix) هذه الرؤية، ووجه عدة انتقادات لندبرج و بين أن رؤيته رؤية ميتافيزيقية لا أصل لها في الواقع. لأن التباين بين الفيزياء وعلم الاجتماع واضح تماما و من ثم ” فقد فشل لندبرج في إدراك أن الأسئلة التي يتحتم الإجابة عنها لتأسيس هذا النوع من القوانين التي تدور في خلد، قد لا تكون الأسئلة التي أدت إلى تأسيس علم الاجتماع، إن المشكلة الرئيسية هي تقرير المفاهيم العامة التي يمكن على أساسها التنبؤ بالأنساق الاجتماعية”¹⁶.

يريد جون ركس هنا أن ينقل لندبرج إلى الواقع، إذ أن القانون يعني التنبؤ و التنبؤ غير وارد في الظواهر الاجتماعية، و لو أمكن ذلك لما كانت المشاكل الاجتماعية، فإرادة الإنسان الحرة تقضي على كل قانون و تبطل كل تنبؤ، و أستند جون ركس إلى دراسات الفيلسوف الألماني المعاصر دلتاي (Dilthey) ليدعم وجهة نظره، هذا الأخير أكد أن ضرورة المنهج العلمي تكمن في تأسيس القانون، و القوانين لا أهمية لها في العلوم الاجتماعية يقول دلتاي ” إن الاطرادات التي يمكن أن توجد في مجال المجتمع هي من حيث العدد و الأهمية و الدقة تتجاوز القوانين التي يمكن أن نضعها عن الطبيعة على أساس العلاقات بين الزمان و المكان”¹⁷. بمعنى أن الظواهر الاجتماعية متنوعة ومن الاستحالة أن نضبط كل ظاهرة بقانون خاص. ثم إن الميكانيك و الفيزياء في عصرنا هذا، لم تعد تملك الوحدة و الاتساق في المباحث كما كان ذلك في قرون ماضية، ولم تعد قواعد نيوتن صادقة على كل الأجسام و لا عامة و لا شاملة، و بقي صدق هذه القواعد مقبولا فقط على مستوى الأجسام الكبيرة. أما الأجسام المتناهية في الصغر فقد أثبتت نسبية أنشتاين أنها لا تخضع لميكانيك نيوتن. فأصبح العالم يبدوا بأسره قابلا للرد إلى اختلافات بنيوية في المكان¹⁸. و لا ضامن من حدوث الأمر ذاته عند إسقاط هذه القوانين الفيزيائية على الظواهر الاجتماعية و الدراسات التاريخية لا تؤكد أن المدن تجذب إليها الناس جذبا يتناسب طردا مع الكتلة و عكسا مع مربع المسافة.

ويستمر جون ركس في نزعة النقدية لتقنين الظاهرة الاجتماعية فيقول ” إن بناء الفعل الاجتماعي قابل للتغير بدرجة عالية لأن غايات الفعل الاجتماعي نفسه قابلة للتغير، فهي تتميز ببراء المضمون كما أشرنا، و بدلا من إقامة علم اجتماع يهتم فقط

ببناء عدد محدد من نماذج البناء الاجتماعي. قلنا أنه يجب أن يهتم بتشديد نماذج يمكن أن تتغير بقدر تغير الغايات التي ينشدها الناس وهم مترابطين¹⁹.

وعليه كان الحكم على الظواهر الاجتماعية بأنها متغيرة، فهل يمكن بناء قانون ثابت يحكم ظاهرة متغيرة؟!

يتبين بعد هذا التحليل أن دراسة الظواهر الاجتماعية دراسة علمية يصطدم بعوائق إبستمولوجية يصعب وأحياناً يستحيل تجاوزها.

وما يزيد من تعقيد الدراسة العلمية للظاهرة الاجتماعية المفارقة بين النظرية والتطبيق. فكل علم من العلوم جانبه النظري وجانبه التطبيقي، والحديث عن الدقة العلمية لا يتم بعيداً عن التطابق بين الجانب النظري والتطبيقي، لأن التطابق بين هذين الجانبين يقضي على الاحتمال ويقلصه، والملفت للانتباه أن النظرية الاجتماعية عرفت عدة انتقادات قبل أن نبينها نحدد مفهوم النظرية ويقصد بها "البناء الفكري التأملي الذي ترتبط فيه النتائج بالمبادئ أو المقدمات"²⁰.

وعرفها جميل صليبا في معجمه الفلسفي بقوله "النظرية قضية تثبت برهان، وهي عند الفلاسفة تركيب عقلي مؤلف من تصورات منسقة تهدف إلى ربط النتائج بالمبادئ"²¹. فهل المقدمات التي يصوغها علماء الاجتماع متناسقة مع النتائج؟ وهل ما يبنيه الباحث في الظواهر الاجتماعية في مخيلته يتفق مع غيره من الباحثين؟ ويسقط على الواقع كما ينبغي؟

الإجابة عن هذه التساؤلات تضع الدراسة الاجتماعية في الاختبار وتقلل من علميتها. لقد ظهر علم الاجتماع كعلم مستقل بذاته ومتخصص في دراسة الظواهر الاجتماعية، إلا أن المتتبع للتعريفات التي قدمت لعلم الاجتماع، لا يعبأ أن يكتشف تعدد النظريات المقدمة من طرف العلماء وتباينها واختلافها، ونتيجة الاختلاف وجهات النظر تعددت التصورات وتناقضت، لتخلق بذلك اتجاهات فكرية ومنهجية متعددة، وتنوعت المدارس الاجتماعية بشكل ملفت للانتباه.

وبين جون ركس (John Rix) في دراسته المميزة، الخلل الموجود على مستوى النظريات الاجتماعية، ووضح موفقة من خلال انتقاداته للمدرسة البيولوجية في علم الاجتماع التي ترى أننا نستطيع دراسة الظواهر الاجتماعية كما ندرس الحيوان والنبات وهذا مستحيل في نظر جون ركس لأننا في البيولوجيا لا نجد خلافاً فيما نتصوره وما نلاحظه في الواقع على عكس الظواهر الاجتماعية فليس بوسعنا أن نتبين الخصائص التي يحددها المجال

الاجتماعي، بنفس السهولة التي يعرفها عالم الأحياء، ولا يمكننا أيضا أن نقيم تصنيف نوعي للظواهر الاجتماعية، ومن الصعوبة بمكان أن نعثر على بعض السمات الإمبريقية (التجريبية الميدانية)، التي تصلح للتعرف على ما هو اجتماعي على المستوى النظري. و تفتن دوركايم (Durkhiem) لهذا الأمر وصرح به، إذ بين أن الظواهر الاجتماعية تتميز بالقهر لذا لا بد أن نميز بين نظرة العالم ونظرة الملاحظ، فالنظرية في علم الاجتماع شيء والواقع شيء آخر²².

وهكذا كانت الدراسات السوسيولوجية فريسة للتناقض وتضارب العوامل الثقافية والإيديولوجية والحس المشترك، وعوامل أخرى تجعل نظريات الباحث تتعارض وتباين مع الواقع وهذا ما جعل علم الاجتماع يخرج عن البنية المنطقية للعلم، فكان حصاده التقصير، وعلى هذا النحو لا يمكن استيعاب جوانب الظواهر الاجتماعية، فهي تميل إلى جانب دون الآخر وأحياناً أخرى لا تقبل التطبيق إلا عند من آمن بالافتراضات الفلسفية، والتزم بالحدود الإيديولوجية.

الفجوة فسيحة إذن، بين ما يتصوره الباحث في الظواهر الاجتماعية على المستوى النظري، وبين ما يشهده الواقع العلمي الميداني التجريبي أو ما يسمى الإمبريقي. إن مصداقية العلوم الطبيعية والفيزيائية مستمدة من تكامل التفسيرات وتوافق جانبها النظري مع جانبها التجريبي، وهذا ما يخلق نوعاً من التآزر والتناسق الذي يقود إلى الدقة المتناهية، فالفيزياء النظرية مثلاً ترسم خطى وتحدد أطر الفيزياء العملية، والثانية تحمل اختيارات الأولى وتفعّلها، على عكس ما نلاحظ في العلوم الاجتماعية التي ينعكف بعض علمائها على التجريب دون أن يبالوا بالتنظير، وآخرين يظنّون فيخونه ويكذبه التجريب وإن غياب الانسجام المنطقي بين التنظير والتجريب في آن واحد، لهو سبب اضطراب الحدود المنطقية في العلوم الاجتماعية. «من غير الممكن تفسير العالم الداخلي انطلاقاً من قوانين الطبيعة ومن المستحيل أن نصوغ علمياً جوهر الإرادة الحرة التي يعترف الفرد بوجودها في نفسه بصورة لا يمكن إنكارها»²³.

و أكد رايت (Wright) على هذا التباين، مبيناً أن علم الاقتصاد أو الفيزياء يستطيع أن ينظر ثم يجرب دون خوف «أما في علم الاجتماع فهناك خطر أن لا نميز في مثل هذه الفرضيات بين ما هو واقعي وما هو متوهم وخادع»²⁴.

إن الباحث في العلوم الاجتماعية يصاب بانتكاسة علمية، حينما يلاحظ الفارق بين ما تخيله وافترضه ونظر له، وبين ما يجده على أرض الواقع، وكأن نظرياته

تحولت إلى أفكار فلسفية ميتافيزيقية خالية من كل المعايير العلمية « فأصبحنا نرى العلوم الاجتماعية صنفين في منهجيتها إما تجريب مفرط وإما تلاصق مع الواقع »²⁵. يظهر جليا أن علم الاجتماع رغم انفصاله كعلم قائم بذاته إلا أنه يفتقد بشكل واضح إلى الروح العلمية اللازمة، ودراسة الظواهر الاجتماعية بأسس علمية بقي موضوع جدل وخلاف ليس فقط بين المختصين في فلسفة العلوم، ولكن حتى بين علماء الاجتماع أنفسهم.

5- تأثير الفلسفة في علم الاجتماع :

تبين لنا أن علم الاجتماع لا يزال يعاني من افتقاده لخصائص العلم، وأن المناهج فيه لا تزال قاصرة عن ضمان الوحدة والاتفاق، وأن الاختلاف يبقى ميزة هذا العلم والحديث عن الاختلاف يقودنا إلى البحث عن الجانب الفلسفي في علم الاجتماع، وعن حضور الفلسفة في الدراسات الاجتماعية ويمكن إثبات هذا الأمر من خلال البحث عن مواصفات عالم الاجتماع.

لا يمكن أن يكون عالم الاجتماع عالما عاديا أو شخصا يهتم ببناء القوانين وتأسيس النظريات، بل يجب أن يكون شخصية مميزة وأقل ما يمكن أن يتوفر من صفات لدى الباحث في الظواهر الاجتماعية، أن يتمتع بسلطة إصدار الأحكام في الحقل الإنساني²⁶. ذلك أن الباحث في الظواهر الاجتماعية يحتاج إلى الدقة في الإحصائيات، ومصدر هذه الإحصائيات هو السلطة، وإذا لم يتمتع العالم بالتحكم في هذه السلطة فقد تحجب عنه هذه الإحصائيات، وتؤول دراساته إلى الخطأ.

إن الباحث في-الظواهر الاجتماعية-إذا أراد القضاء على مشكل اجتماعي فإنه يحتاج إلى سلطة القرار، وتأسيس النظم وفقا لما يراه مفيدا للفرد والمجتمع. ولا بد أن يكون الباحث في الظواهر الاجتماعية ذا خبرة واسعة وتجارب متعددة وعلى دراية كاملة بثقافة وطبائع الشعوب، وله معرفة كاملة بالموضوعات الاجتماعية كالالاقتصاد والسياسة والفن، وأن يكون كثير الأسفار والترحال حتى يتسنى له معرفة تقاليد البلدان والمجتمعات ولغاتها، ويجب أن يتمتع عالم الاجتماع بالقدرة على الملاحظة الدقيقة واستخلاص النتائج استنادا إلى براهين كافية.

وبين رايت(Wright) أن الذين يمتلكون هذه المواصفات هم قلة قليلة، لأن أكثر الباحثين في علم الاجتماع يميلون إلى التخصص والتهرب من الدراسة الشاملة، كما أنهم يفتقدون إلى الترحال والخبرة اللازمة، ويعتمدون على الدراسات عن بعد، وهذا ما

يؤدي إلى ضعف أبحاثهم و نقص فعاليتها. ما يهمنا هنا: هل المواصفات التي ذكرناها سابقا هي مواصفات عالم أم فيلسوف؟ إنها ولا ريب مواصفات حكيم فيلسوف، وكان رايت يريد أن ينقل علم الاجتماع إلى حقل الفلسفة من جديد، فالخبرة و الشمولية هي خصائص الحقيقة الفلسفية التي لا تعرف التخصص و إن هذا الأمر يقودنا للحديث عن الفلسفة الاجتماعية، إذ أن الكثيرين يرون أن هذا المصطلح قد يعوض علم الاجتماع، وتهتم الفلسفة الاجتماعية بدراسة حياة المجتمع عموما وهي مهمة قد تكون أرقى من مهمة عالم الاجتماع لأن التجريد الفلسفي للقضايا الاجتماعية يزيد لها تعقيدا وغموضا لكن يكسبها فعالية أكثر، و بين المفكر الفرنسي المعاصر مارلو بونتي (Merleau Ponty) أن لغة الفلسفة هي اللغة اللائقة للباحث في الظواهر الإنسانية و الاجتماعية²⁷. وما نخلص إليه في النهاية أن النظرية الاجتماعية رغم دخولها دائرة العلم لا تزال تحتفظ بالطابع الفلسفي، و يبدو أن علم الاجتماع يوم إرتدى ثوب العلم نسي أن يخلع ثوب الفلسفة، وأكرر القول أن هذا ليس انتقاصا من قيمة وفعالية علم الاجتماع وإنما هو اعتراف صريح بتعقيد الظاهرة الاجتماعية و صعوبة السيطرة عليها سيطرة علمية فيزيائية، ويمكن القول أن الفرق بين مجتمع متقدم و مجتمع متخلف، هو قوة علم الاجتماع في المجتمع المتقدم وضعفه في المجتمع المتخلف و قوة علم الاجتماع مستمدة من قوة الطابع العلمي و الفلسفي فيه على حد سواء.

الهوامش:

- 1- كريشمان كومار: حول مصطلح المجتمع المدني On Civil Society ترجمة، عدنان جرجس، الثقافة العلمية. العدد 107 (يوليو 2001) الكويت، ص 36
- 2- جمال معتوق: إسهامات المسلمين في العلوم الاجتماعية عامة وعلم الاجتماع خاصة مجلة دراسات إنسانية، مجلة صادرة عن كلية العلوم الإنسانية الاجتماعية، العدد الثاني، (2002)، جامعة الجزائر ص 257
- 3- نفسه: الصفحة نفسها
- 4- نفسه: الصفحة نفسها.
- 5- ف.ج. رايت: مبادئ علم الاجتماع، ترجمة محمد شيا، ط3، دار الحداثة طريق المطار، شارع مدرسة القتال، 1996، ص 69، 71
- 6- نفسه، ص 14
- 7- أن إينو: تاريخ السيميائية، ترجمة رشيد بن مالك، د ط، منشورات مخبر الترجمة و

- المصطلح، جامعة الجزائر ودار الآفاق، 2004، ص 34، 35
- 8- جون ركس : مشكلات أساسية في النظرية الاجتماعية، ترجمة محمد الجوهري و
آخرون، منشئة المعارف الإسكندرية، د ت ص 56.57
- 9- علا مصطفى أنور: التفسير في العلوم الاجتماعية، د ط، دار الثقافة للنشر والتوزيع
القاهرة، 1988، ص 102، 103
- 10- الزواوي بغوره: مدخل إلى فلسفة العلوم دراسة تاريخية نقدية مع نصوص مترجمة،
مطبوعات جامعة منتوري قسنطينة، 2000، ص 205
- 11- ميشال فوكو: الكلمات والأشياء، ترجمة مطاع صفدي آخرون، مراجعة جورج
زيناتي، مطاع صفدي، د ط، مركز الإنماء القومي بيروت، 1990، ص 25
- 12- ف.ج.رايت: مبادئ علم الاجتماع، ص 15
- 13- ميشال فوكو: حفريات المعرفة، ترجمة سالم يفوت، د ط، المركز الثقافي العربي
الدار البيضاء المغرب، 1986، ص 175
- 14- دانا ماكنزي: شكل الجنون، ترجمة: نادية شكري. مراجعة: ذكي خبيز.
الثقافة العالمية، العدد 102. 2000، الكويت ص 107
- 15- جون ركس: مشكلات أساسية في النظرية الاجتماعية، ص 56، 57
- 16- نفسه، ص 230
- 17- نفسه، ص 230
- 18- عبد الكريم اليافي: تمهيد في علم الاجتماع، د ط، جامعة دمشق، 1964، ص
218
- 19- جون ركس: مشكلات أساسية في النظرية الاجتماعية، ص 219
- 20- كميل الحاج: الموسوعة الميسرة في الفكر الفلسفي الاجتماعي، مادة النظرية،
ط1، مكتبة لبنان شركة ناشرون بيروت، 2000، ص 63
- 21- جميل صليبا: المعجم الفلسفي، ج2، د ط، الشركة العالمية للكتاب، 1994، مادة
النظرية، ص 377
- 22- جون ركس: مشكلات أساسية في النظرية الاجتماعية، ص 39
- 23- Raymond Aron: La philosophie critique de l'histoire, Librairie philosophique J.Vrin.Paris. France. 1969 .p. 94 .
« il est impossible de déduire ou d'expliquer le monde intérieur à partir

des loi de la nature . Il est impossible de formuler scientifiquement l'essence de la volonté libre dont l'homme reconnaît en lui la présence irrécusable.»

- 24- ف.ج. رايت: مبادئ علم الاجتماع، ص 15
- 25- يمينى طريق الخولي: مشكلة العلوم الإنسانية تقنياتها وإمكانية حلها، ط2 دار الثقافة للنشر والتوزيع القاهرة، 1992 د ت ، ص 116
- 26- ف.ج. رايت: مبادئ علم الاجتماع، ص 15
- 27- علا مصطفى أنور: علاقة الفلسفة بالعلوم الإنسانية، د ط، دار الثقافة للنشر والتوزيع القاهرة، 1994، ص 18، 19
- قائمة المراجع :
- أولا : باللغة العربية :
- 1- الزواوي بغورة: مدخل إلى فلسفة العلوم دراسة تاريخية نقدية مع نصوص مترجمة مطبوعات جامعة منتوري قسنطينة، 2000
- 2- أن إينو: تاريخ السيميائية ترجمة رشيد بن مالك ، د ط، منشورات مخبر الترجمة و المصطلح ، جامعة الجزائر و دار الآفاق، 2004
- 3- جون ركس: مشكلات أساسية في النظرية الاجتماعية، ترجمة محمد الجوهري و آخرون، د ط، منشئة المعارف الإسكندرية، د ت.
- 4- ميشال فوكو: الكلمات و الأشياء ترجمة مطاع صفدي آخرون مراجعة جورج زيناتي، مطاع صفدي، د ط، مركز الإنماء القومي بيروت، 1990
- 5- ميشال فوكو: حفریات المعرفة، ترجمة سالم يفوت، د ط، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 1986
- 6- ف.ج. رايت: مبادئ علم الاجتماع، ترجمة محمد شيا، ط3، دار الحداثة طريق المطار، شارع مدرسة القتال، 1996
- 7- يمينى طريف الخولي: مشكلة العلوم الإنسانية تقنياتها وإمكانية حلها، ط2 دار الثقافة للنشر والتوزيع القاهرة، 1992
- 8- عبد الكريم اليافي: تمهيد في علم الاجتماع، د ط ، جامعة دمشق، 1964
- 9- علا مصطفى أنور: التفسير في العلوم الاجتماعية، د ط، دار الثقافة للنشر والتوزيع القاهرة، 1988

- 10- علا مصطفى أنور: علاقة الفلسفة بالعلوم الإنسانية، د ط، دار الثقافة للنشر والتوزيع القاهرة، 1994
- الموسوعات والمعاجم :
- 1- جميل صليبا: المعجم الفلسفي، ج 2، د ط. الشركة العالمية للكتاب بيروت 1994.
- 2- كميل الحاج: موسوعة المصطلحات الاجتماعية، ط 1، مكتبة لبنان شركة ناشرون بيروت، 2000
- المجلات
- 1 - الثقافة العالمية: العدد 107 (يوليو 2001)، الكويت
- 2 - دراسات إنسانية: مجلة صادرة عن كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الثاني، (2002)، جامعة الجزائر
- ثانيا : باللغة الفرنسية:
- 1-Raymond Aron : La philosophie critique de l'histoire, Librairie philosophique J.Vrin. Paris. France. 1969